اقتصاد

٧٦٠٠ عامل مستفيد من قانون إعفاء المكتتبين على سكن العاملين في الدولة من التأخير ويحتفظون بأدوارهم

| صالح حميدي

أصدر السيد رئيس الجمهورية بشار الأسد القانون رقم ٣٤ للعام ٢٠١٨ القاضي بإعفاء العمال المكتتبين على مشروع سكن العاملين في الدولة لدى المؤسسة العامة للإسكان من احتساب مدد التأخير الناتجة عن تأخرهم في سداد الأقساط الشهرية المترتبة عليهم شريطة قيامهم بتسديد هذه الأقساط مع غراماتها دفعة واحدة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام للعمال ورئيس مكتب الخدمات برهان عبد الوهاب عن عدد المستفيدين من القانون البالغ ٧٦٠٠ عامل من إجمالي ٢٢٠٦٠ عاملاً مكتتباً على مشروع سكن العاملين في الدولة، موضحاً أن هناك نحو ٥ آلاف من العاملين تم تخصيصهم بالمساكن في مشروع سكن العاملين في الدولة في فترات سابقة منذ بدء الاكتتاب في العام ٢٠٠٩ وبقي منهم ١٧٠٦٠ عاملاً لم يخصصوا منهم ٧٦٠٠ عامل خالفوا شروط التسديد عبر تأخرهم في تسديد مستحقاتهم المالية المترتبة عليهم لمصلحة المؤسسة العامة للإسكان والأقساط الشهرية، وباتوا وفق هذا المرسوم معفين من هذه المخالفة ويحتفظون بدورهم الذي كانوا وصلوا إليه شرط تسديد الالتزامات كافة مع الغرامات المترتبة عليهم.

وفي سياق متصل بعمل مؤسسة الإسكان، فقد أظهرت بيانات ومؤشرات المؤسسة العامة للإسكان الأخيرة تبايناً في أعداد المساكن المخصصة خلال الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٠ وحتى العام الجاري ٢٠١٨، وكان أقلها ٤ مساكن في العام ٢٠١٤، وأعلاها ٧ آلاف مسكن مخطط تخصيصه للعام الجاري، حيث بلغ إجمال عدد المساكن المخصصة ٥٢٢٥٠ مسكناً خلال ١٩ عاماً، وسجلت أفضل فترة في نسب الإنجاز والتسليم بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١.

وبحسب الإحصائيات التي حصلت «الوطن» على نسخة منها فإن المؤسسة العامة للإسكان تخطط لتخصيص ٧٠١٥ مسكناً خلال العام الجاري ٢٠١٨ ليصار إلى تسليمها للمخصصين بهذه المساكن من المكتتبين عليها منها ١٣١٠ من سكن الادخار و٦١٠ من السكن الاجتماعي لا شيء من السكن الجامعي و٣٩٦٣ من السكن الشبابي و١١٣٢ من السكن العمالي.

وبدأت المؤسسة بزيادة عدد المساكن المخصصة سنوياً من العام الماضي ٢٠١٧ حيث خصصت ٦٠٠٨ مساكن، على حين لم يتجاوز عدد المساكن المسلم ١٨٢٣ مسكنا للعام ٢٠١٦ ونحو ٢١٨٨ مسكن خلال العام ٢٠١٥ وأقلها خلال العام ٢٠١٤ وخصصت فيه ٤ مساكن فقط وقبله خصصت ٢٠٤٠ مسكناً وقبله ٢٧١٩ مسكناً.

وقد ارتفع تخصيص أعداد المساكن خلال عام ٢٠١١ حيث وصل العدد إلى ٤٨٦٤ مسكناً، على حين بلغ خلال العام ٢٠١٠ نحو ٤٢٢٦ مسكناً، و٣٤١٠ مساكن خلال العام ٢٠٠٩، وحوالي ٢٥٤٣ مسكناً خلال العام ٢٠٠٨، ونحو ٤٣٥١ مسكناً خلال العام ٢٠٠٧ و٣٨٨٣ مسكناً خلال العام ٢٠٠٦، وتراوحت أعداد المساكن المنجزة والمسلمة من هذه المساكن بين ٦٩٩ و١٨١٨ مسكناً خلال الأعوام بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ شملت سكن الادخار والاجتماعي والجامعي والشبابي والعمالي.

ووصل إجمالي إنفاق المؤسسة العامة للإسكان على مشروعاتها في سكن الادخار والسكن الاجتماعي وخططها الاستثمارية منذ العام ٢٠١٠ حتى اليوم إلى نحو ٩٣,٧ مليار ليرة وبنسبة ٧٢,٣٦ بالمئة من إجمالي الاعتماد الأساسي البالغ ١٢٩,٤٧٣ مليار ليرة.

وبلغت حصة مشروعات سكن الادخار من هذا الإنفاق ١٧,٣٥ مليار ليرة خلال الفترة المذكورة، وحصة مشروعات السكن الاجتماعي ٤٣,٦٧ مليار ليرة، وحصة تنفيذ خططها الاستثمارية ٣٢,٦٦ مليار ليرة.

على صعيد آخر بدأت المؤسسة العامة للإسكان بتخصيص ٥١٧ مسكناً للمكتتبين على مشروع السكن الشبابي في طرطوس منها ٣٤٥ مسكناً فئة (ب) للمرحلتين ٥ سنوات و٧ سنوات و١٧٢ مسكناً فئة (ج) للمرحلتين ٥ و٧ سنوات تكلفة تقديرية تقرب من ٤ مليارات ليرة سورية وذلك من صباح يوم الأحد الماضي وبذلك تكون المؤسسة قد خصصت مساكن المرحلة الأولى ٥ سنوات للفئات كافة أ- ب- ج بالكامل.

مفاوضات بين سورية والقرم لتنمية التعاون الاقتصادي والعلمي والإنساني

رئيس جمهورية القرم: الظروف التي تعيشها سورية والقرم تشكل قاعدة لإقامة علاقات جيدة وتنميتها

➤ الخليل: إنشاء بيت للتجارة وشركة ملاحة مشتركة

➤ يازجي: ندرس تأسيس شركة مشتركة لإقامة مشاريع بين البلدين

| هناء غانم

أجريت أمس مفاوضات برئاسة رئيس جمهورية القرم (روسيا الاتحادية) سيرغي أكسيونوف ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل، لتنمية التعاون بين جمهورية القرم ومؤسسات السلطة التنفيذية للجمهورية العربية السورية في المجالات التجارية والاقتصادية والعلمية والفنية والثقافية والإنسانية.

من جانبه أكد رئيس جمهورية القرم سيرغي أكسيونوف أن الظروف التي تعيشها سورية والقرم تشكل قاعدة لإقامة علاقات جيدة وتنميتها في شتى المجالات، «وقد قمنا بأعمال جاءت بنتائج جيدة، ووجدنا حلولاً للعديد من المشكلات».

وأضاف «أقمنا علاقات مميزة بين القرم وسورية، وتحدثنا اليوم عن منطقة حرة للبضائع وعن البيت التجاري في القرم، ونحن مستعدون لاستقبال رجال الأعمال السوريين، وحكومتنا تقدم جميع أوجه المساعدة ليشعر رجال الأعمال السوريون بالراحة في عملهم بالقرم، وموقفنا هو تطوير علاقاتنا المشتركة، وإقامة رحلات جوية بين القرم وسورية، وتقديم المساعدات الطبية لجرحى الجيش السوري».

من جانبه بين وزير الاقتصاد محمد سامر الخليل أنه تم بحث إمكانيات تطوير العلاقات بين جمهورية القرم (روسيا الاتحادية) وهيئات السلطة التنفيذية للجمهورية العربية السورية في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني والثقافي والإنساني، وإمكانيات تطوير العلاقات بين جمهورية القرم ومحافظة اللاذقية في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني والثقافي والإنساني، إضافة إلى مدى المنفعة في إنشاء اللجنة السورية القرمية العملية حول التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني والثقافي والإنساني، وضرورة إنشاء بيت التجارة السوري القرمي بهدف زيادة حجم تبادل البضائع الثنائي، وإنشاء شركة الملاحة السورية القرمية بهدف زيادة حجم النقلات البحرية الثنائية، وضرورة إنشاء آلية التسوية المتبادلة بين الجانبين لتحقيق التجارة المتبادلة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الوزير خليل أن مرحلة التعافي الاقتصادي التي نعيشها اليوم مهمة جداً، ونحن حاليا نعالج آثار الحرب لعودة القطاعات الاقتصادية الى سابق عهدها، لافتا إلى ان افتتاح معبر نصيب يحقق نفاذاً للمنتجات السورية وتعزيز عمل القطاعات الانتاجية للعمل بطاقات انتاجية أعلى عند تصريف البضائع، وبالتالي تشغيلاً أكبر واستثماراً أكبر للطاقات وتشغيل اليد العاملة، مؤكداً أن هذا أمر مهم للاقتصاد الوطني ونأمل ان تظهر آثاره بشكل سريع.

ونتيجة المفاوضات تم اتخاذ عدة قرارات، حيث أكد الجانبان الاهتمام المتبادل والاستعداد والرغبة في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلمية والفنية والثقافية والإنسانية.

ودعا الجانب القرمي سورية إلى المشاركة في ندوة يالطا الاقتصادية الدولية الخامسة، كما أكد الجانبان الاهتمام المتبادل والاستعداد والرغبة في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلمية والفنية والثقافية والإنسانية بين جمهورية القرم ومحافظة اللاذقية، حيث وأكد رئيس جمهورية القرم ورئيس مجلس الوزراء سيرغي اكسيونوف ومحافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم استعدادهما إلى توقيع الاتفاق.

وأكد الجانبان جدوى إنشاء اللجنة السورية القرمية العملية حول التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني والثقافي والإنساني لمساعدة تطوير العلاقات الثنائية وتنسيق العمل في المجالات المختلفة، كما ثبت الجانبان ضرورة إقامة البيت التجاري السوري القرمي، واتفقا بهذا الهدف على تحديد البضائع والخدمات وتأمين عمل البيت التجاري الفعال خلال شهر واحد.

بدوره أكد وزير السياحة بشر يازجي أهمية اللقاء والذي يشكل انطلاقة جديدة لتعزيز العلاقة بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية القرم من خلال مذكرات التفاهم والاتفاقيات فيما يخص الجانب السياحي لأهميته ودوره الاجتماعي في التقارب بين الشعوب، إضافة إلى الدور الاقتصادي، حيث تم بحث التعاون بين الشركات السورية والشركات السياحية الموجودة في القرم، مبينا أنه يتم دراسة تأسيس شركة مشتركة لإقامة عدة مشاريع بين البلدين وخاصة في المجال السياحي.

> الدبس: لدينا فرص استثمارية مضمونة العوائد والجدوى الاقتصادية
>
> حمشو: نتطلع إلى التعرف بصورة أوسع على مجتمع الأعمال في القرم

من جانبه أكد رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين بكافة جوانبها، «ساعين دوما على تطبيق توجهات القيادة السورية بضرورة توثيق التعاون مع الدول الصديقة في جميع المجالات وخاصة التنمية الاقتصادية». وبين أن جمهورية القرم رغم صغر مساحتها تتمتع بموقع جغرافيّ مميز حيث إنها شبه جزيرة محوطة بالبحر الأسود وبقرب موانيها من البحر المتوسط، كما أن لديها مجالات واسعة في صناعات الهندسة الكيميائية والميكانيكية والمعدنية، إضافة إلى الصناعات الغذائية والمياه المعدنية وتوفر الثروات الباطنية المعدنية والنفط والغاز.

ولفت إلى أن جهود الحكومة السورية مستمرة في إعادة وتطوير عجلة الإنتاج الصناعيّ، من خلال الدبلوماسية الاقتصادية السورية وتفعيلها مع البلدان الصديقة، للعمل على زيادة معرفة الفعاليات الاقتصادية الصديقة بالاقتصاد السوريّ.

وأضاف «نجحت جهود القيادة السورية بعد انتصاراتها على الإرهاب بأن تكون سورية بيئة مناسبة من الناحية الأمنية واللوجستية لتشجيع وحماية الاستثمارات، وضمان نشاط رجال الأعمال في شتى القطاعات الاقتصادية، علما بأنّه يتوفر لدينا فرص استثمارية مضمونة العوائد والجدوى الاقتصادية ويمكن إقامة شركات مع رجال الأعمال في جمهورية القرم لإنشاء صناعات تؤمن بدائل المواد المستوردة، وتوفر القطع الأجنبيّ، ويحصل منها صناعات تصديرية إلى الدول المجاورة، لقرب أسواقها إلى السوق السورية، إضافة إلى توفر الموارد البشرية ذات المهارة والخبرة العالية وذلك في مجالات الطاقة المستدامة، التكنولوجيا المتطورة، الصناعات الغذائية، الصناعات الدوائية الخاصّة بالأمراض المزمنة، الصناعات التصديرية الكيميائية، الصناعات البتروكيميائية، والنقل».

وختم «نحن على ثقة بأن التبادل الاقتصادي بيننا سيفتح أمام بلدينا إمكانيات واسعة للتبادل التجاريّ، بحيث تصبح جمهورية القرم منطقة رئيسية للتجارة بين البلدين وموانئها نقاط دخول للبضائع السورية إلى البلاد الروسية وسيتجلى ذلك من خلال السعيّ لتنظيم خط نقل بحريّ يربط الموانئ السورية بموانئ جمهورية القرم».

بدوره قال أمين السر العام لاتحاد غرف التجارة السورية محمد حمشو «إن مجالات التعاون بين بلدينا أكثر من كبيرة سواء في المجال الاستثماري أو التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، إضافة لإقامة المعارضة المشتركة وتبادل وفود الأعمال والمشاركة في عملية الإعمار، ونحن نتطلع إلى التعرف بصورة أوسع على مجتمع الأعمال في القرم ليكون شريكاً فاعلاً في دعم المشاريع التي ستنهض في سورية قريبا، وهناك مواضيع تفصيلية ممكن بحثها مثل توقيع اتفاقية تعاون مع غرف التجارة والصناعة وتسهيل منح تأشيرات الدخول لرجال الأعمال السوريين للتعرف بصورة أكبر على الحركة الاقتصادية في شبه جزيرة القرم إضافة لأهمية دراسة طرق النقل والشحن والتحويل المصرفي».

انخفاض في تشميل المشاريع الطبية وصناعة الأدوية.. ونقيب الصيادلة يبرر: لصعوبة استيراد الأجهزة بسبب العقوبات

| علي محمود سليمان

شهد العام الحالي ٢٠١٨ انخفاضاً في عدد المشاريع الصحية والطبية وصناعة الأدوية المشملة في هيئة الاستثمار السورية وذلك وفق بيانات الهيئة للمشاريع المشملة، حيث تم تشميل مشروع واحد فقط خلال العام الحالي، وهو مشروع لإنتاج الأدوية البشرية بجميع أشكالها الصلبة والسائلة والأمبول والسيرومات، وقد حصل على الترخيص وأصبح قيد التنفيذ في محافظة ريف دمشق بتكلفة استثمارية تبلغ ٣,٣ مليارات ليرة سورية ويشغل ١٥٠ يداً عاملة.

وتشير بيانات الهيئة (حصلت «الوطن» على نسخة منها) إلى دخول مشروع طبي مرحلة قيد التنفيذ وهو مشروع تم تشميله في العام ٢٠١٧ وقد حصل على الترخيص في العام الحالي ٢٠١٨ وهو لصناعة الأدوية من الأعشاب الطبية ومقره في محافظة ريف دمشق بتكلفة استثمارية تبلغ ٥٥ مليون ليرة سورية ويشغل ١٠٢ يد عاملة.

كما دخل مشروع لصناعة الأدوية البشرية والسيرومات مرحلة التنفيذ، علماً أنه مشمل في العام ٢٠١٤ ومقره في محافظة اللاذقية وهو بتكلفة استثمارية تبلغ ٦٩٤ مليون ليرة سورية ويشغل ٥٠ يداً عاملة.

وبالمقارنة مع الأعوام السابقة خلال الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٧ نجد أن عدد المشاريع الصحية المشملة بلغ ٢٣ مشروعاً بتكلفة استثمارية ٥٦,٤ مليار ليرة سورية وقادرة على توفير فرص عمل لـ٤٢٣٢ يداً عاملة، وهذه المشاريع موزعة إلى ١٩ مشروعاً للصناعة الدوائية ومشروعين للمحاليل الطبية ومشروع واحد للوزام المشافي ومشروع واحد للأدوات الطبية، فيما تم تنفيذ مشروعين فقط خلال نفس الفترة في محافظتي حلب وحمص.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين نقيب الصيادلة محمود حسن أن السبب الرئيسي لعدم تنفيذ المشاريع الصحية والطبية التي شملت خلال السنوات السابقة يتعلق بالعقوبات والحصار الاقتصادي أحادي الجانب والجائر، حيث إن المشاريع تحصل على التراخيص والتسهيلات اللازمة من الحكومة، مع وجود متابعة ومراقبة من وزارة الصحة لمراحل التنفيذ.

مع التأكيد على حصول كل معمل دوائي على شروط التصنيع الجيد العالمية، ولكن صعوبة استيراد الأجهزة والمعدات الطبية من الدول الغربية نتيجة العقوبات شكل عائقاً في إمكانية تنفيذ هذه المشاريع.

وبين أنه خلال الفترة ما قبل الأزمة كان يتم وصول المادة الأولية للأدوية المصنعة محلياً خلال ٤٨ ساعة من تاريخ استيرادها، في حين حالياً تحتاج ما بين ٤٠ إلى ٦٠ يوماً حتى تصل، رغم الادعاء أن المواد الأولية للأدوية غير مشمولة بالحصار والعقوبات.

وأشار حسن إلى أن نقابة الصيادلة قد حصلت مؤخراً للتراخيص اللازمة لإنشاء معمل دوائي لنقابة الصيادلة، وقد تم تخصيص النقابة بأرض ضمن مدينة عدرا الصناعية بمساحة ٥ آلاف متر مربع وقد تم الانتهاء من تنفيذ المخططات النهائية للمعمل وحصلنا على الترخيص الصحي المبدئي من وزير الصحة ومن المتوقع أن يتم تنفيذه قريباً وخلال العام القادم يبدأ الإنتاج حيث سيتم إنتاج أغلب الأدوية النوعية ضمن هذا المعمل لدعم السوق المحلية والمساهمة بالاستغناء عن الاستيراد وهدر القطع الأجنبي.

الخطيب لـ«الوطن»: تأهيل الاتصالات في المناطق المحررة من وفورات الشركة أو لجنة الإعمار

٤٠٠ مشترك «فايبر» في سورية بسرعات تصل ١٠٠ ميغا

| قصي أحمد المحمد

صرّح مدير الشركة عام الشركة السورية للاتصالات إياد الخطيب لـ«الوطن» بأن تأهيل قطاعات الاتصالات في المناطق المحررة يتم من وفورات الشركة السورية للاتصالات أو من لجنة إعادة الإعمار، منوهاً بأن إعادة الاتصالات للمناطق المحررة يتم باستخدام أحدث التقنيات الموجودة.

وبيّن الخطيب تأهيل بعض مراكز اتصالات الريف شرقي لمدينة حلب وإعادتها للخدمة وفق أحدث التقنيات، إضافة إلى تأهيل مراكز اتصالات ريف حمص الشمالي (الرستن، تلبيسة)، إضافة إلى اتصالات هرابش والميادين والبوكمال في دير الزور، كما يتم العمل حاليّا في الغوطة الشرقية لتأهيل بعض المباني بالكامل مع الشبكات الخاصة بها، إلى جانب تجهيز ملف إعادة إعمار القطاع في محافظات درعا والقنيطرة.

وكشف الخطيب عن العدد الإجمالي للمشتركين في تقنية «الفايبر نت» الذي تجاوز ٤٠٠ مشترك، بسرعات تصل إلى ١٠٠ ميغا بت بالثانية، حيث يتم العمل حاليّاً على التوسع في نشر هذه الخدمة في محافظات أخرى، لافتاً إلى أن استخدام هذه التقنية بدأ بالانتشار في سورية عام ٢٠١٥، بمشروع يستهدف الفعاليات الاقتصادية والمدن الصناعية والجامعات والمؤسسات الحكومية والمشاريع الصغيرة والكبيرة، وبسرعات مختلفة حسب رغبات الزبائن، وتتوافر هذه الخدمة حاليا في خمس محافظات سورية هي دمشق، ريف دمشق (قرى الأسد- السيدة زينب)، حمص، طرطوس، اللاذقية.

وبيّن الخطيب أن الشركة أدخلت تقنية نقل خدمات الاتصالات عبر الألياف والتجهيزات الضوئية إلى سورية منذ سنوات، موضحاً أنه تمّ استبدال كل الكوابل النحاسية التي تربط بين محافظات القطر وبين المراكز الهاتفية بالكوابل الضوئية لما تتمتع به من سرعات عالية في نقل البيانات والوثوقية العالية.

وأشار إلى أنه يتم التعامل مع هذه التقنية بنجاح بسبب وجود كادر وطني يملك كل أسباب الخبرة اللازمة للتعامل بكفاءة عالية مع هذه التقنية، وهي تقنية حديثة جداً ويتم الاعتماد عليها في كل دول العالم بسبب جودة نقل المعلومات الفائقة وسهولة صيانتها وتشغيلها.

ولفت إلى أن توجه الشركة إلى استخدام الكوابل الضوئية جاء نظراً للاختناق الحاصل في شبكات النفاذ النحاسية بسبب عجز الكوابل النحاسية تقنيّاً عن نقل الحزمة العريضة لمسافات بعيدة عن المركز وخارج حدود الدارة الكيلومترية (٥ كم)، إضافة إلى الحاجة لنقل البيانات بسرعات عالية، فكان لابدّ من دخول تقنية الليف الضوئي إلى شبكات النفاذ المحلية.

واعتبر أن هذا الإجراء هو الحل الأمثل لتقديم أفضل الخدمات للمشتركين نظراً للميزات الكبيرة التي يتمتع بها الليف الضوئي، حيث تعتمد هذه التقنية على تمديد ليف ضوئي إلى مبنى طالب الخدمة وتركيب طرفية المشترك في المبنى العائد لطالب الخدمة، مؤكداً أنها تقنية تتميّز بالوثوقية العالية من حيث السرعة والجودة، كما تتيح للزبون الاستفادة من كل الخدمات والتطبيقات الحديثة نظراً للسرعات المتوافرة والمتنوعة التي تلبي حاجات المستثمرين على اختلافها وتبدأ هذه السرعات من ٢٠ ميغا بت بالثانية وصولاً إلى سرعة ١٠٠ ميغا بت بالثانية.

وفي حديثه عن واقع عمل الإدارة التجارية أشار إلى أن الإدارة التجارية في الشركة السورية للاتصالات تقوم بتحديد الضوابط اللازمة لعمليات المبيعات لمنتجات الشركة، ومتابعة إجراءات خدمات ما بعد البيع وعمليات الإصلاح، إضافة إلى متابعة مؤشرات مستوى الأداء ومؤشرات الإيرادات، ومتابعة إدخال الخدمات الجديدة مثل «فايبر نت» و«IPTV» وغيرها، كما تقوم الإدارة التجارية بعمليات التسويق والمشاركة بالمعارض والفعاليات لتنشيط عمليات البيع.

خدمة نقل البيانات (Data SIM)
لزبائن سيريتل من الشركات

نود إعلامكم أن سياسة التسعير الخاصة بخدمة نقل البيانات (Data SIM) قد تغيرت وأصبحت على شكل باقات بأحجام متنوعة وخيارات واسعة، كالتالي:

الباقة	السعر	القطاعات
1 غيغابايت	100 ل.س	خدمات خاصة مثل تتبع المسارات والمنزل الذكي
100 ميغابايت	150 ل.س	القطاع العام
500 ميغابايت	750 ل.س	القطاع العام والخاص
1 غيغابايت	1500 ل.س	
4 غيغابايت	2500 ل.س	
10 غيغابايت	3500 ل.س	
20 غيغابايت	4500 ل.س	

للاشتراك بالخدمة أو تفعيلها يرجى الاتصال بـ"قسم الشركات" على الرقم 111
كما يمكنكم إرسال استفساراتكم واقتراحاتكم إلى العنوان التالي:

Syriatelcorporate@syriatel.com.sy

وسيعاود فريق عمل سيريتل الاتصال بكم

أقرب إليك
سيريتل
SYRIATEL